



كورٌ ماري عبّار
داد كاي بالأي ثيتتيهادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٦/٦/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين أكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان محمد صائب التميمي وعبدود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن الماذوني بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قراراتها الآتى :

- المميزة - المدعية - / نهلة قادر الياس - وكيلها المحامي مقدم عيسى ماهود .
المميز عليهم / ١. المدعى عليه / وزير البلديات والأشغال العامة/إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقى زياد حسين على .
٢. الشخص الثالث / مديرية بلدية قزانية - وكيله الموظف الحقوقى احمد ماهر يوسف .

الادعاء

ادعت المدعية بواسطة وكيلها أمام محكمة القضاء الإداري انه تم تخصيص القطعة المرقمة ٨٨٨/١٢ مقاطعة ٢٢ غوال لمورث المدعية المتوفى اكرم محمود شكور ولم تسجل القطعة المذكورة لوفاته وبتاريخ ٢٠١٠/٩/٨ قدمت طلب مع بقية الورثة الى مدير بلديات ديالى لتسجيل الأرض باسم الورثة ولم يتم الجواب على الطلب ، نظمت المدعية بتاريخ ٢٠١٠/١٧ وسجل بعد واردة (١٧٥٥) في ٢٠١٠/١٩ ولم يبت بالتنظيم رغم مضي المدة القانونية ، اقامت المدعية دعواد بتاريخ ٢٠١١/١٦ طالبة الحكم بـالالتزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته بـتسجيل القطعة المرقمة (٨٨٨/١٢ مقاطعة ٢٢ غوال) باسمها وبقية ورثة المتوفى اكرم محمود شكور . ونتيجة المراقبة الحضورية العلنية وبعد إدخال مدير بلدية قزانية /إضافة لوظيفته شخصاً ثالثاً منضماً الى جانب المدعى عليه قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢ وبعد الاستباره (٩/٢٠١١) الحكم برد الدعوى . طاعت المميزة بالحكم بواسطة وكيلها أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتيا التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٤/٢ طالبة نقض القرار للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التميزي مقدم ضمن

١



المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب والحيثيات التي اعتمدها ذلك لأن مديرية بذریات محافظة ديالى كانت قد خصصت قطع أراضي سكنية للمشمولين من الموظفين وذلك بموجب كتابها المرقم (الأماكن/١٣١١) في (٢٠١٠/١/٢٠) ومن ضمنهم سورث المدعين المرحوم أكرم محمود شكور ووفق الضوابط المقررة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم (م . ن . ر . ٤٢٤/٤٢٤) في (٢٠٠٦/٦/٢٥) ومن ضمن تلك الضوابط استمرار الموظف بالخدمة في وظيفته ولمدة لا تقل عن خمس سنوات ، وحيث ان الثابت لمحكمة الموضوع فقدان هذا الشرط في دعوى المدعين لوفاة سورثهم بتاريخ (٢٠٠٧/١٢/١٨) وليس في (٢٠٠٨/٤/٢) كما ورد خطأ في طلب الحكم المميز وذلك بموجب القسام الشرعي الصادر من محكمة الأحوال الشخصية في مندللي بالعدد (٢٠٠٨/١٨) في (٢٠٠٨/٤/٢) .
لذا تكون الدعوى فاقدة لسنداتها القانوني مما تكون واجبة الرد وحيث ان الحكم المميز قد قضى برد الدعوى للسبب المذكور اعلاه لذا فاته جاء صحيحاً وموافقاً للقانون فقررت تصديقه ورد الطعون التمييزية مع تحويل المميزة رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٦/٦ .

مadih al-mahmood
رئيس المحكمة الاتحادية العليا